الخميس ٩ أيار ٢٠١٩ | الموافق ٤ رمضان ١٤٤٠ هـ | العدد ٣١٤٦ السنة الثالثة عشرة

«المالية» تضبط ٢٠ معملاً «مخفياً» في أقبية البزورية للتهرب من الضريبة

عبد الهادي شباط

كشف رئيس دائرة الإنفاق الاستهلاكي بمديرية مالية دمشق غيث عبود لـ«الوطن» عن ضبط ٢٠ معملاً وورشة لتصنيع الشوكولا في منطقة البزورية بدمشق مكتومة مالياً (مخفية) غير مصرّح بها للمالية، بهدف التهرب من الضريبة المستحقة عليها، وقد تم تكليفها وفق الأنظمة الضريبية المعمول بها.

ولفت إلى أن ظاهرة إخفاء المنشآت الصناعية والتجارية تمثل أحد أوجه التهرب الضريبي الذي تعاني منه الدوائر المالية، لأسباب مختلفة، منها يتصل بالمنظومة التشريعية الضريبية وطبيعة القوانين الضريبية النافذة، ومنها يتصل بعدم توافر ثقافة عامة حول التصريح بعمل المنشآت الصناعية والتجارية وغيرها للتهرب من الضريبة والتي تصب في النهاية بالخزينة العامة للدولة وتبنى عليها الكثير من الخدمات التي توفرها الحكومة.

واعتبر عبود أن هناك حالة من عدم التنسيق مع وزارة الصناعة بالشكل المطلوب للإعلام عن التراخيص والموافقات التي تمنحها الوزارة لعمل للورش الصناعية والمنشآت المختلفة التي يستوجب عملها رسم إنفاق استهلاكي، ويتم العمل على زيادة التواصل في هذا الاتجاه لأن الإعلام عن مثل هذه المنشآت يوفر الكثير من الوقت والجهد على العاملين في المالية.

وبيّن أن المالية تعمل على تطوير عمل الاستعلام الضريبي الذي يوفر الكثير من المعلومات والبيانات حول الفعاليات التجارية والصناعية عبر زيادة عدد العاملين في هذا القطاع ورفع مهاراتهم وخبراتهم بينما يتم العمل على زيادة الأتمتة وتطوير برامج العمل الحاسوبي وتوفير قاعدة بيانات واسعة تسهم في رفع كفاءة العمل والحد من ظاهرة التهرب الضريبي والسرعة في انجاز الأعمال والخدمات.

وبيّن أن المالية تعمل على بحث التصنيفات وتحديثها لمعرفة تطور أعمال المنشآت المكلفة ومدى تناسب التكاليف مع الواقع الفعلي لنشاط هذه المنشآت وزيادة التعاون مع الجهات العامة التي يمكنها توفير بيانات عن عمل الفعاليات الاقتصادية وخاصة التجارية والصناعية، وأن التوجه نحو عملية ربط بين هذه الجهات يوفر الكثير من الوقت، ويسهم في عدم فوات أي تحصيلات على الخزينة العامة، ويحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي بمختلف أشكاله.

ولفت إلى أن ما يتم العمل عليه في وزارة المالية لتحديث المنظومة التشريعية والضريبية عبر لجان خاصة تعمل على دراسة النظام الضريبي وتعديله بما يتوافق مع المتطلبات والواقع الحالي كله يسهم في زيادة كفاءة العمل في الدوائر المالية، ويحدّ من حالة المخالفات والتجاوزات الحاصلة في بعض الحالات والتي عادة ما تكون عائدة للمساحة التي مازالت الأعمال تعتمد فيها على العنصر البشري وتقديراته.

حدى لـ«الوطن»: فندق سياحي ومعمل يسرقان الكهرباء في ريف دمشق

قصي أحمد المحمد

بينما استغلّ بعض أصحاب بعض المعامل والمنشآت السياحية والمحال التجارية وبعض أصحاب المنازل العطلة خلال الأيام القليلة الماضية بهدف سرقة التيار الكهربائي، كشف مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدى لـ«الوطن» عن ضبط عدّة مخالفات لأصحاب منشآت سياحية وتجارية كانت تسرق الكهرباء خلال فترة العطلة الماضية منها فندق ومعمل.

وبيّن حدى أنه تم تنظيم ضبط منذ أيام بحق صاحب معمل بلاستيك كان يستجر التيار الكهربائي «سرقة» وذلك في منطقة «عقربة» جنوب شرق دمشق، لافتاً إلى أنه تم أيضاً ضبط فندق سياحي كان يستجر الكهرباء في منطقة السيدة زينب.

وأشار مدير الشركة أنه تم تشكيل لجنة خاصة لمتابعة تقدير الاستهلاك وبشكل خاص لمعمل البلاستيك ليصار إلى تحويله إلى القضاء لتحميله الغرامات المالية وفقاً لكمية الاستهلاك الذي سيتم تقديرها.

وفيما يخص عدد الضبوط التي تم تنظيمها بحق أصحاب المنازل والمحال التجارية بريف دمشق بين أنه بلغ نحو ١٠٠ ضبط تقريباً خلال العطلة، منوهاً إلى أن عناصر الضابطة العدلية ما زالت مستمرة بعملها في جميع أقسام الكهرباء بكافة المناطق.

وبين أن لجوء بعض أصحاب المعامل وخاصة الصناعات البلاستيكية إلى سرقة الكهرباء هدفه تخفيض تكلفة الإنتاج والربح والمنافسة لكسر الأسعار في الأسواق، موضحاً أن الصناعات البلاستيكية تحتاج فقط إلى التيار الكهربائي والحبيبات البلاستيكية اللذين يعتبران أساس صناعتها.

ولفت إلى أن الظاهرة الملحوظة وبشكل خاص لدى أصحاب معامل البلاستيك هي أنه عندما يتم ضبط أحدهم فإنه يقوم بالإدلال على أصحاب المعامل الأخرى المنافسة له التي تقوم بسرقة الكهرباء لأنها في حال لم يتم ضبطها ستبقى منافسة له بشكل كبير.

وبيّن حدى أن المشكلة التي ما زالت موجودة حالياً في بعض المناطق هي وجود العدادات داخل العقارات وخاصة المناطق المتطرفة حالياً كالمعامل وغيرها، لافتاً إلى أن موضوع إخراج العدادات من العقارات المتطرفة لم يتم تنفيذه بعد.

وقد نظّمت خلال الفترة الماضية خمسة ضبوط لمراكز تحويل خاصة في دمشق، من بين المراكز الخمسة مركزا تحويل تعود ملكيتهما لأصحاب منشآت سياحية كبيرة كانا يستجران الكهرباء بالسرقة، المنشأة الأولى تم تقدير الكميات المستجرة عبرها بنحو ٢,٥ مليون كيلو واط ساعي بقيمة تقارب ١٥٠ مليون ليرة، والضبط الثاني بحق صاحب منشأة، تم تقدير كمية الكهرباء المسروقة بنحو ٤ ملايين كيلو واط قيمته ٢٥٠ مليون ليرة سورية، أي بإجمالي ٤٠٠ مليون ليرة للمنشأتين.

مصدر في النفط لـ«الوطن»: تسعير البنزين أصبح شهرياً وآلية التوزيع المؤتمتة تضمن المراقبة الكاملة عبر الإنترنت

رامز محفوظ

كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وزارات النفط والداخلية والإدارة المحلية والتجارة الداخلية أمس وضع آلية عمل مؤتمتة لتوزيع المحروقات على المحافظات وبين المحطات في كل محافظة وفق مؤشرات تحقق العدالة في التوزيع، كما طلب تشكيل لجنة لتسعير البنزين شهرياً وفق متغيرات بورصة النفط العالمية.

في إطار الاستفسار عن هذا الموضوع وانعكاساته على واقع توزيع البنزين، أوضح مصدر في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» أن وضع آلية عمل مؤتمتة الهدف منها الانتهاء من العمل اليدوي للجان المحروقات في المحافظات بشكل نهائي، التي ينحصر دورها حالياً بتوزيع الطلبات الواردة من شركة المحروقات والمخصصة لكل محافظة على القطاعات المختلفة من زراعة وصناعة ومشاف وأفران.. وغيرها.

وأشار المصدر إلى أن الغرض من عملية الأتمتة هذه منها التوزيع العادل بين المحطات وذلك حسب المناطق وحسب توزع كل منطقة واحتياجاتها وماذا تلبي من خدمات زراعية وصناعية وغيرها، لافتاً إلى أن آلية العمل المؤتمتة ستنظم عملية التوزيع وسوف تكون شبيهة بآلية توزيع الغاز عبر البطاقة الذكية، من خلال المراقبة بشكل كامل عبر الإنترنت.

وفما يخص تشكيل لجنة لتسعير البنزين شهرياً بيّن المصدر أن هناك حالياً لجنة مركزية للتسعير برئاسة معاون وزير النفط وعضوية تضمن ممثلاً عن مصرف سورية المركزي ورئيس مكتب تسويق النفط وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إضافة إلى شركة المحروقات، وهذه اللجنة تجتمع حالياً كل أسبوع وتدرس تغيرات سعر الصرف وأسعار النفط العالمية، موضحاً أن هذه اللجنة ستقوم بتسعير البنزين بشكل شهري لا أسبوعياً وسيصدر عنها نشرة شهرية بسعر البنزين.

مربو الدواجن مرتاحون لقرار السماح لهم باستيراد مازوت لمنشآتهم

رامز محفوظ

وافق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مؤخراً على مقترح اللجنة الاقتصادية المرفوع من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالسماح لمربي الدواجن أصحاب المنشآت ذات الإنتاجية العالية باستيراد مادة المازوت ولمدة ثلاثة أشهر، وذلك أسوة بالمؤسسات الصناعية، لمواجهة الإجراءات القسرية الاقتصادية غير القانونية المفروضة على الشعب السوري، على أن تتم عملية الاستيراد وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والنفط والثروة المعدنية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بغية تلبية حاجات المنشآت ذات الطاقات الإنتاجية العالية من مادة المازوت لضمان استمرارية عملها.

في إطار الحديث عن هذا الموضوع وانعكاساته على قطاع الدواجن أكد رئيس لجنة مربي الدواجن نزار سعد الدين لـ«الوطن» أن السماح لمربي الدواجن أصحاب المنشآت ذات الإنتاجية العالية باستيراد مادة المازوت هي خطوة إيجابية، وتأثيرها مهم في قطاع الدواجن، متمنياً أن يتم السماح باستيراد المازوت لعدة منشآت بطاقة إنتاجية مختلفة تجتمع وتقدم طلباً واحداً، لافتاً إلى أن لجنة مربي الدواجن طلبت معالجة هذا الموضوع من قبل وزارة الزراعة، وهناك وعود بمعالجة هذا الأمر.

ولفت سعد الدين إلى أنه لم يتم تحديد الكمية التي سيتم استيرادها من مادة المازوت، مشيراً إلى أن هناك تنسيقاً بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وشركة محروقات لتنظيم هذه الأمر وتحديد الآلية الواجب اتباعها للاستيراد وذلك أسوة بالصناعيين.

وأوضح أن كل منشآت الدواجن تحصل على مادة المازوت من شركة محروقات بسعر ٢٩٦ ليرة سورية، لكن الكمية لا تغطي سوى ٥٠ بالمئة فقط من حاجة هذه المنشآت، لافتاً إلى أنه حتى تاريخه لم يتم الحصول على أي إجازة استيراد، وذلك لأن تفسير هذا القرار من قبل شركة محروقات لم يصل بعد، والعطل الرسمية أخرت الموضوع.

وبين أن شركة محروقات سترسل تعليمات الاستيراد لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومن ثم ستقوم وزارة الزراعة بتبليغ التعليمات إلى لجنة مربي الدواجن، متوقعاً أن يتم منح إجازات الاستيراد ويتم البدء باستيراد مادة المازوت خلال أسبوع، موضحاً أن تكلفة استيراد المادة ستكون أعلى من السعر الذي يتم تزويد المنشآت به من شركة محروقات وذلك بسبب تكلفة الاستيراد والنقل العالية.

وأشار سعد الدين إلى أن هناك أولويات بالنسبة لشركة محروقات لتزويد منشآت الدواجن، فالمناطق الشديدة البرودة يتم تزويدها بكميات أكبر من مادة المازوت من المناطق الأخرى، وتعامل معاملة خاصة.

وشدد سعد الدين على أنه في حال كانت كل مستلزمات الإنتاج متوفرة ومؤمنة، ومن أبرزها مادة المازوت؛ يكون حجم تربية الدواجن أكبر، ويصبح هناك استقرار بتربية الدواجن وعودتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب على سورية.

في سياق متصل أوضح مصدر في غرف الزراعة السورية أن قرار السماح باستيراد مادة المازوت هو قرار جيد «ونحن اليوم بحاجة لأن ننتج بغض النظر عن التكلفة، موضحاً أنه تمت المطالبة بهذا الأمر بسبب تخوف أصحاب منشآت الدواجن من عدم توفر كمية المازوت الكافية، واليوم المازوت غير متوفر بالشكل الكافي ونحن اليوم بحاجة لتأمينه بغض النظر عن سعره».

ولفت إلى أن الهدف من استيراد مادة المازوت هو استمرار العمل في منشآت الدواجن وعدم توقفها، لافتاً إلى أن قطاع الدواجن هو قطاع مدعوم، والاستيراد هو حالة مؤقتة.

٥٠ ألف ليرة التقسيط للعاملين غير الموطّنة رواتبهم و٥٠٠ ألف للموطنة

نجم لـ«الوطن»: صالات لبيع اللحوم في المحافظات خلال شهر رمضان

علي محمود سليمان

صرّح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» بأن أسعار اللحوم الحمراء التي تباع في صالات المؤسسة أقل من مثيلاتها بالأسواق بحوالي ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد من لحم الغنم أو لحم العجل، أما بالنسبة للفروج فهو أخفض من الأسواق بنسب أقل لكون أسعاره أقل من اللحوم الحمراء.

وبيّن نجم أن المؤسسة ستفتتح صالات جديدة لبيع اللحوم في المحافظات خلال شهر رمضان، حيث تم افتتاح صالة في محافظة حماة، وسيتم افتتاح ثلاث صالات في اللاذقية وصالتين في طرطوس، وفي بقية المحافظات بالتدريج، وهذه الإجراءات تندرج ضمن خطة الحكومة للتدخل الإيجابي بتأمين السلع والمواد بأسعار أخفض من الأسواق ومن ضمنها اللحوم.

كما أوضح أن جميع صالات السورية للتجارة تبيع الخضر والفواكه بأسعار أقل من الأسواق بنسب متفاوتة لكل مادة، وذلك لكون المؤسسة كسرت حلقات الوساطة التجارية وتستجر الخضر والفواكه من المزارعين مباشرة، أما فيما يتعلق بالسلع المعلبة من المواد الغذائية الأخرى فهي عدة أقسام منها ما يشترى من التجار ومنها ما يستورد لمصلحة المؤسسة ومنها ما يتم شراؤه من شركات القطاع العام المصنعة لها، وهي كلها تعرض بأسعار أقل.

وأشار نجم إلى أن المؤسسة قدمت عدة عروض للمستهلك خلال شهر رمضان المبارك منها سلل غذائية بأسعار مخفضة وبعدة أسعار منها سلل بخمسة آلاف أو عشرة آلاف وفق ما يحتاجه المستهلك من مواد، كما فتحت باب التقسيط بمبلغ خمسين ألف ليرة سورية خلال شهر رمضان للمستهلك لشراء ما يريده من سلع وهذا التقسيط هو للعاملين في القطاع العام غير الموطنين رواتبهم في المصرف العقاري، أما العامل الموطن راتبه في المصرف العقاري فيستطيع سحب سلع تقسيطاً بمبلغ يصل لـ ٥٠٠ ألف ليرة.

ولفت إلى أن المؤسسة ستقوم بافتتاح خيم رمضانية في أسواق المحافظات وفق ما تطلبه الحاجة والوجود في الأسواق التي لا توجد بها صالات، إضافة إلى تسيير سيارات جوالة لبيع السلع والمواد الغذائية في المناطق التي لا توجد فيها صالات المؤسسة، عدا عن السيارات التي تسيرها لبيع أسطوانات الغاز المنزلي على نظام البطاقة الذكية، وسيارات بيع الخبز.

وذكر نجم أن عدد الصالات العاملة حالياً للسورية للتجارة وصل إلى ١٢٠٠ صالة من أصل ١٥٠٠ صالة موجودة في المحافظات، وذلك بعد تنفيذ المؤسسة أعمال صيانة وإعادة تأهيل لعدد من الصالات، فيما لا يزال هناك حوالي ٣٠٠ صالة بحاجة لأعمال الصيانة والتأهيل، ومنها صالات مدمرة بالكامل، مشيراً إلى أن المؤسسة تدرس جميع الخيارات المتاحة لإعادة تفعيل هذه الصالات أو إيجاد بدائل لها إن أمكن، مشيراً إلى حجم المبيع اليومي في صالات السورية للتجارة يتراوح بين نصف مليون وحتى ثلاثة ملايين ليرة، وذلك بحسب مكان وجود الصالة، منوهاً بأن مبيعات السورية للتجارة وصلت إلى حوالي ٦٥ مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠١٨.

سليمان: تبني خيارات تمويلية واستثمارية دون مرجعية لهوية الاقتصاد تشتت الموارد ولا تحقق تنمية اقتصادية متوازنة

«مداد» يقترح وزارة ومصرفاً أو صندوقاً سيادياً للتنمية وإعادة البناء

الوطن

سلّط مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» الضوء على قضية إعادة الإعمار والتنمية في سورية، وضرورة إحداث وزارة خاصة تسمى «وزارة التنمية وإعادة البناء» لتتولى هذه الوزارة القيادة والتنسيق بين وزارات الدولة المعنية ببرامج وخطط إعادة البناء، ومصرف مختص بالتنمية والإعمار، وذلك بنشره ورقة بحثية للأستاذ بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان بعنوان «فلسفة التنمية وإعادة البناء بعد الحرب».

رأى الباحث في ورقته أنّ عملية إعادة بناء ما دمرته الحرب في سورية، من الأهمية والصعوبة والضرورة التاريخية بمكان، بسبب ما يكتنف هذه العملية من تحديات داخلية وخارجية جمّة، ليس أقلّها تمويل عملية التنمية، واختيار نموذجها وفلسفتها، وتحديد طبيعة ونوعية التمويل الخارجي، والشركاء الإقليميين والدوليين، وتعقيدات المصالح التي تستهدفها أي عملية تمويل، وصولاً إلى قدرة الدولة السورية على التمسك باختياراتها التنموية وهويتها الاقتصاديّة وسيادتها واستقلالها الاقتصادي، كلّ ذلك يفتح معركة أخرى لإعادة بناء وتنمية سورية، فيها من التعقيدات والصعوبات، بما يمكن أن تولده وتنتجه من التحديات والمنعكسات السياسية الاقتصادية، ليضع الدولة أمام ضرورات القبض على لحظة الوعي التاريخي، والعقلانية الاقتصادية، بغية الخروج الفاعل والآمن من تداعيات الحرب إلى إعادة البناء والتنمية.

وبيّن الباحث أن استراتيجية إعادة البناء تقوم على أربعة مرتكزات أساسيّة، تتمثل باستدامة الأمن، العدالة والمصالحة، الرفاه الاجتماعيّ والاقتصاديّ، والحوكمة والمشاركة (الإدارة الرشيدة للمؤسسات)، كما تقوم على قاعدة المصلحة الوطنية في تعزيز الرؤية الاستشرافية لإعادة البناء والتنمية – البناء النهضوي الوطنيّ – الإطار التنمويّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ، أي إعادة بناء الإنسان، وتعزيز منظومة وقيم الانتماء الوطنيّ، ثم الانتقال إلى البناء الاقتصادي.

وهذا يعني أن مفهوم إعادة إعمار المناطق المدمّرة ينبغي أنْ يرتكز في المرحلة الأولى على البعد الاقتصاديّ المادي والإنتاجيّ، كإعادة تأهيل قطاعات الإنتاج من زراعة وصناعة وخدمات، بعد إعادة بناء شبكات الطرق والجسور والأنفاق التي لحقها دمار واسع، وشبكات المياه والكهرباء وغيرها.

إضافةً إلى العناية بالإنسان ومؤسساته التربوية والقيميّة، ذلك المتضرر الفعليّ من الحرب (الجريح وعائلة الشهيد، اللاجئ والنازح والمشرد والمهاجر)، ثمّ التركيز على عملية المصالحة والتسامح، وضمان الاستقرار، وعدم النكوص أو الارتداد مرة أخرى، بحيث يعدّ تكريس الأمن الداخلي والاستقرار المجتمعي أولويّة في مرحلة البناء والتنمية.

كما ترتكز على إيلاء المؤسسات التربوية والتعليمية أهمية قصوى في إعادة الإعمار، من مدارس ومعاهد وجامعات، مع استمرار البرنامج الصحيّ لعلاج الجرحى والمتضررين والاهتمام بهم، فضلاً عن التركيز على تجهيز المستشفيات والمراكز الصحية وإعادة تأهيلها من جديد، لتتحمل عبء المرحلة الجديدة.

وزارة ومصرف للتنمية والبناء

رأى الباحث أنَّ حجم عملية إعادة البناء والتنمية، سواء كان ذلك لجهة المهام والأهداف المتوخى تحقيقها، أم لجهة حجم التمويل، يحتاج إلى أُطر وبنى مؤسسية، تأخذ على عاتقها التنسيق بين سياسات الحكومة وبرامج التنفيذ التي يشارك فيها معظم وزارات الحكومة، هذه الأطر المؤسسية المقترحة، تشكل مدخلاً أساساً وضرورياً لنجاح عملية إعادة البناء والتنمية، ولذلك تنشأ الحاجة إلى إحداث هيئة عامة، أو وزارة للتنمية وإعادة البناء تسمى «وزارة التنمية وإعادة البناء» لتتولى هذه الوزارة القيادة والتنسيق بين وزارات الدولة المعنية ببرامج وخطط إعادة البناء، وتحديداً؛ هيئة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الأشغال العامة ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد، على أن تملك هذه الجهة المستحدثة، خطة الحكومة للبناء والتنمية.

وبحسب الباحث، تتضمن خطة الحكومة للبناء والتنمية الرؤية الاستراتيجية (قصيرة ٢–٣ سنوات، متوسطة ٥–٧ سنوات، وطويلة ١٠سنوات) لإعادة البناء والتنمية، مع البرامج التنفيذية والتمويلية لكلّ مرحلة، والخيارات والبرامج التنموية التي تشكل الحامل التنفيذي للبرامج الحكومية، والهوية أو النهج الاقتصادي الذي سيرسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تشكل مرتكزات لتنفيذ البرنامج، والرؤية التخطيطية المركزية والإقليمية لتوزع مسارات التمويل التنموي.

كما اقترح الباحث في ورقته إحداث مصرف متخصص باسم «مصرف التنمية والاستثمار»، أو صندوق سيادي باسم «الصندوق الوطني للبناء والتنمية»، إذ يقوم المصرف بتلقي الرأسمال الخاص بإعادة البناء، سواء كان من مصادر التمويل الداخلية (الحكومي والخاص والأهلي)، أم مصادر التمويل الخارجية كالقروض والهبات والمنح والمساعدات والقروض، وعائد الاكتتاب على سندات الخزينة.

نموذج اقتصادي وهوية

بيّن الباحث عدنان سليمان في ورقته البحثية أن الخيارات التنموية تبدأ عادة بتبني هوية ونموذج اقتصادي للاقتصاد الوطني، ومنه تستمد السياسات الاقتصادية والقطاعية المالية والنقدية، ذلك أنّه بين نموذج الاقتصاد الليبرالي الذي يشتغل على قاعدة وأدوات اقتصاد السوق الليبرالي، واقتصاد السوق الاجتماعي (توليفة العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية)، والاقتصاد الموجّه حكومياً، ينبغي على الحكومة قبل إطلاق عملية إعادة البناء والتنمية، أن تحدد خياراتها التنموية التي تقوم بالأساس على طبيعة النموذج الاقتصادي الذي يحدد هوية الدولة والقطاع العام ودورِ القطاع الخاص والرأسمال الوطني والأجنبي وحرية السوق، ذلك أن تبني خيارات تمويلية واستثمارية دون مرجعية نظرية لهوية الاقتصاد، لتُبنى على أساسها مراكز النمو الاقتصادي والأدوار الرئيسة للفاعلين الاقتصاديين (القطاع العام والخاص والمجتمع الأهلي)، سيقود إلى بعثرة وتشتت الموارد ولا يحقق تنمية اقتصادية متوازنة.

ولفت الباحث إلى تحديد مراكز ومحاور نمو تنموي وإقليمي، علاجاً للاختلالات البنيوية والتنموية السابقة، ما يؤسّس لتنمية متوازنة جغرافياً على قاعدة الاستمرارية والاستدامة، وملاءمة النموذج التنموي للعلاقة بين القطاع الماديّ والجغرافيا والإمكانيات المادية والبشرية للأقاليم التنموية.

كما اقترح إعادة توزيع مراكز الثقل التنموي من المدن الكبرى إلى بناء المراكز الإقليمية الجديدة (المدن والمناطق الأقل نمواً)؛ ذلك لإعادة توزيع الاستثمارات العامة والخاصة، وتوليد فرص نمو وعمل، واستغلال الإمكانيّات المادية والبشرية المتاحة في كل إقليم تنموي، وتبنّي اللامركزية التنموية والإقليمية بتوزيع القسم الأكبر من ثقل الحكومة والوزارات على مؤسسات وإدارات الأقاليم التنموية، شريطة أن يتحمل كل إقليم مسؤولية تحقيق الاستخدام الفاعل للموارد المتاحة لديه، لتحقيق أفضل السبل للتشغيل وتحسين المستوى المادي والاجتماعي لأفراده.

الأقاليم السبعة

بين الباحث أهمية الاستخدام الفعّال لمزايا وخصائص الأقاليم السورية السبعة، إذ تحتاج كل صياغة للتخطيط العمراني والتنموي إلى معرفة الطبيعة والخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل إقليم، تمهيداً لتحديد المحاور والأقطاب والسياسات التنموية، وفقاً للجغرافيا والإمكانيات المادية والطبيعية لكل إقليم، ذلك أنّ الاستخدام الأمثل للحيّز أو المجال الجغرافي المادي لفضاء كل إقليم، هو المدخل الأساس لتعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية ودمجها في البيئة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد.

واختتمت الورقة ببيان أن مرحلة إعادة البناء والتنمية تشكل فرصة تاريخية واستراتيجية لتصحيح جملة من التشوهات الهيكلية والاختلالات البنيوية والتنموية على صعيد الاقتصاد والمجتمع، وقد يكون من السذاجة الاعتقاد أنّ الحرب على سورية قد توقفت، ذلك أن انتقال الفاعلين الإقليميين والدوليين المتصارعين على المصالح والأدوار الحيوية على الأرض السورية، من استخدام صيغ وأشكال الحرب الصلبة (طائرات ودبابات...) إلى الحرب الناعمة (مرتزقة وعملاء وتجسس وموارد اقتصادية كالنفط والغاز...)، لا يضع حداً فاصلاً للحرب، ما يجعل عملية تقاسم إعادة البناء في سورية أكثر أهمية وجدوى اقتصادية ومالية، وأشدّ إيلاماً من الحرب ذاتها.